

طالبه به فان لم سمع بيينة مدلة فالقول حم قوله المدعي عليه لموافقته الظاهر وكذا يمينه في غير التساماة في دعوى الدم اذ اليمين هناك في جانب المدعي لو جرد الموت كما هتاك وله حم ان ياخذ من مال المدعي عليه بغير مطالبة جنس حقه واذا اخذه ملكه امت كان بصفتة فان نفض عليه جنس حقه او جنس حقه بصفتة اخذ غيره منه ما التقت على غيره فيبيحه مستقلا كما يستقل بالاذن ولما في الرفع الى احكام من المونة هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع الا باذن احكامه ومن جاز له الاخذ فقل لا يصل للمال الا به كلس باب ونقته حذار وقطع نزيه وظادون محاذ لك ان كان ملكا للمدين ولم يملكه به حق لازم كرهن واجارة والمخوذ معتمون على الخصومات تلف قبل ملكه ولو بعد البيع لانه اخذه لغرض نفسه كالمستام وان كان الدين على غير محتج من ادائه طالبه ولو اخذه لم يملكه ولزمه رده ويضمنه ان تلف عند فان نكل المدعي عليه انما امتنع عن اليمين بعد عرضها عليه كانت قاله اننا ناكل او يقول له القاضي احنف فيقول لا احنف او يسكت لا لا تهنه وعبارة ردة اليمين حم على المدعي لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب احنف كما رواه احكامه وصححه وكذا

فقد

فعله عمر رضي الله تعالى عنه بخبر من العمارة رضي الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله عنه فيحلف المدعي ان اخذ ذلك وسقط المدعي بيمينه لا يتكوله خصمه وقوله القاضي للمدعي احنف نازل منزلة الحكم بتكوله المدعي عليه كما في الروضة كاصحابها وان لم يكن حكم بتكوله حقيقة وبالجملة فلا خصم بعد تكوله العمود الى احنف ما لم يحكم بتكوله حقيقة او تنبلا والا فليس له العمود اليه الا برضا المدعي وبينه القاضي حكم النكول بالجاهل به بان يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعي واخذ منك احنف فان لم يفعل وحكم بتكوله فقد حكمه لتقصيره بتكول اليمين عن حكم النكول وتبين الرد وهو يمين المدعي بعد تكوله خصمه كما لا قرار الخصم لا كما بيينة لانه يتوصل باليمين بعد تكوله الى احنف فاستبهم اقراره به فيجب احنف بعد فراق المدعي من يمين الرد من غير افتقار الحكم كالقرار ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كاد او ارفاد لم يحلف المدعي يمين الرد ولا عند مسقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن تسع حجة فان ايداعه لكا قامة حجة وسوال نقيه ومراجعة حساب اهل ثلاثة ايام فقط ليلا يطولما نفضته والثلاثة مدة مفترقة سرعا

957

Copyrighted by Saqia University